

الجزائر وعملية التطور الديمقراطي "قراءة في المسار"

د: مخلوف بشير

قسم الفلسفة، جامعة مستغانم

مقدمة

بعد فترة طويلة من التسلط السياسي الذي عاشته الجزائر بعد الاستقلال، ظهرت مجموعة من التغيرات البنوية الهامة التي قلبت الموازين الاجتماعية والسياسية حيث انتقلت الجزائر من "نظام شبه مغلق" من الناحية السياسية إلى نظام آخر أصطلح عليه من الدارسين للمسألة الجزائرية على تسميته "بالنظام المفتوح"، ونقصد به تحديدا الانتقال من نظام شمولي أطرته الواحدية الحزبية مجسدة في جبهة التحرير الوطني إلى تعدد الأحزاب. كان ذلك تعبيرا مباشرا عن أزمة النسق السياسي في الجزائر، وكانت ترجمته المباشرة في إنفجار أكتوبر 1988 الذي لم يكن حدثا عاديا بقدر ما كان شكلا من أشكال الثورة الاجتماعية على الأوضاع المزرية التي شهدتها المجتمع الجزائري نتيجة انحراف مسار الدولة عن الأهداف التي حددتها الثورة. ترتب عن هذا محاولة بناء أشكال مؤسسية جديدة تجسدت مظاهرها في دستور 1989 وكل ما تبعها، من قوانين تنظيمية مؤسسية للمرحلة الجديدة الموسومة بالمرحلة الانتقالية، لكن المسار لم يكن سهلا فكما هو معروف في الأدبيات السياسية ليس كل انتقال معناه التخلص من إرث الماضي وبداية صفحة جديدة بل في الكثير من الانتقالات حسب تجارب العديد من الدول ظهرت الإختلالات وانهارت التوازنات وبدأت مراحل جديدة منها ما سادها الاستقرار النسبي ومنها ما انتهت بدوامات العنف والإرهاب والحروب الأهلية والصراع على السلطة. وهذا ما حدث بالتحديد في الجزائر التي دخلت مشروعا سياسيا لم تتضح معالمه لحد الآن.

أولاً: طبيعة الدولة الوطنية بعد الاستقلال: لمحة تاريخية

إن المتتبع لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يدرك بدهشة أن وقع العملية الاستعمارية على الهياكل الاجتماعية للمجتمع الجزائري لم تكن إطلاقاً بالعملية البسيطة، فشراسة المشروع الاستيطاني الفرنسي كان من القوة بحيث أثر بعمق على مختلف التكوينات الاجتماعية للجزائر، بداية باستعمار الأرض وتفكيك البنى القبلية مروراً بالعنف الممنهج الذي مارسته القوات الاستعمارية على مجموعات بأكملها واجتثاثها من جذورها وتشتيتها بل محاولة استبدال التشكيلة الاجتماعية القائمة بتشكيلة اجتماعية جديدة، فالهدف كان واضحاً منذ البداية وأكدته الممارسات الاستعمارية على مدار مدة 132 سنة. لكن ما من سيطرة على وجه الأرض تتسم بالديمومة. هذا هو قانون الحياة... فبعد صراع طويل مع الاستعمار الكولونيالي بداية من ظهور البذور الأولى للحركة الوطنية في العشرينيات مروراً بالتشكيلات السياسية المختلفة وصولاً إلى حرب التحرير الوطنية التي قادتها جبهة التحرير الوطني. حازت الجزائر على استقلالها سنة 1962، كان ذلك بمثابة تحدٍ للتاريخ أو إنعتاق من أسره بلغة هيجل.

كانت كل اهتمامات النخب الوطنية بعد الاستقلال منصبه حول كيفية الانتقال من الثورة إلى الدولة⁽¹⁾ في الحقيقة العملية لم تكن سهلة، لما تخللته من صراع بين الجماعات السياسية حول السلطة. إن أزمة 1962 والتي اختلف المؤرخون المختصون في الجزائر المعاصرة حول أسبابها الكامنة أكدت بإلحاح على بداية أزمة الشرعية. ولكن رغم ذلك أوجدت المؤسسات الضرورية لبناء الدولة الوطنية الحديثة. فبعد مؤتمر طرابلس⁽²⁾ 1962 أقرت مجموعة من الدساتير (63-64) إلى أن استقرت الجماعة الحاكمة على الميثاق الوطني سنة 1976 كتعبير عن مبدأ الاجتماع الذي

¹ -انظر في هذا الصدد:

William B, Quandt: *Revolution and political leadership: Algeria 1954- 1968*. Mit presse ,1969,p14, p15.

² - عقد هذا الاجتماع في ليبيا (طرابلس) يفرض صياغة برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني ليتم تنفيذه بعد الاستقلال إلى جانب تعيين الأعضاء الذين سيكونون مسؤولين عن تنفيذ هذا البرنامج

طالما كان مصدر تعبئة اجتماعية من طرف الفئات المسيرة لدواليب النظام آنذاك. ساعدها في ذلك المداخل الكبيرى من الربيع النفطى بعد التأمينات للمنشأة الكبرى التى باشرتہا الجزائر بعد الاستقلال والارتكاز على المعسكر الاشتراكي كقوة دولية كبرى فى تلك المرحلة، لكن سرعان ما بدأت تختل موازين القوى فالمشروع الاشتراكي بدأت تظهر ملامح الإعياء عليه، وبدأت تنكشف خبايا النظام الذى ما فتئ يحاول تصليح ما أمكن إصلاحه. لكن رياح التغيير كانت أقوى، فمشاريع التنمية الطموحة بدأت تظهر ومظاهر التفاوت الاجتماعى بدأت تبرز على السطح، وبدأت ملامح تكوينات طبقية جديدة تعبر عن نفسها من خلال جهاز الدولة والبيروقراطية المتصلبة. ولم تعد شعارات الشعبوية للتعبئة الاجتماعى والسياسية تجدى نفعا ولا السياسات التى اتبعتها الدولة لتغطية شرعيتها المنقوصة. كان بإمكان الدولة التدخلية أن تحافظ على التوازن النسبى فى تلك المرحلة بسبب ما توفر لها من ربيع بترولى استغلته فى تغطية التناقضات الاجتماعى. إلا أن تلك الفترة لم تدم طويلا، فمجرد تصدع النظام الدولى وما تمخض عنه من سقوط للقوى الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفياتى التى اعتبرت إلى حد بعيد الدرع المنيع للنظام فى الجزائر وانهار أسعار البترول فى السوق الدولية حتى بدأت المشروعية السياسية والاقتصادية تطرح نفسها بإلحاح. فأصبحت الهزات الاجتماعى المتتالية منذ بداية الثمانينيات السمة الأساسية للوضع الجزائرى كانعكاس مباشر لأزمة الدولة الربعية فكانت آخرها انتفاضة أكتوبر 1988 التى فتحت المجال للتعددية الحزبية والتى لم تكن مطلب فى ذاتها بقدر ما كانت هدية من النظام لمحاولة التنفيس السياسى وتدارك مسألة الشرعية.

ثانيا: الانفتاح والتعددية السياسية: أزمة ديمقراطية أم أزمة ذهنيات؟

إن انفتاح الجزائر على التعددية السياسية ظهرت ترجمته المباشرة فى مجموعة من مظاهر الإصلاح السياسى أولها إقرار دستور جديد 1989 يقر صراحة بتعدد الأحزاب والتنظيمات ذات الطابع المدنى وقانون

الجمعيات والانتخابات...الخ. لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الإصلاحات السياسية والقانونية لترتيب عملية الانتقال نحو الديمقراطية. إلا أنها تبقى مجرد إجراءات ذات طابع مؤسسي أكثر منه اجتماعي فالانتقال من نظام (مغلق) إلى نظام (مفتوح) يتمخض عنه بالضرورة تغير المجتمع وتصوراته وعاداته القديمة بخاصة في مجتمع لم يعهد ثقافة الديمقراطية لمدة عقود فتغيير هذه التصورات حسب المرحلة الجديدة يقتضي على الأقل تغير الذهنيات⁽¹⁾. وهذه الأخيرة ليست بالعملية السهلة، فغالبا ما تتناقض الشكليات القانونية والسياسية المنظمة لعملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي مع الطبيعة السوسيوثقافية السياسية للمجتمع موضع الانتقال ولهذا نجد العديد من التجارب الانتقالية في العالم تكمل بالتعثر أو الفشل بوصفها نتيجة مباشرة لغياب الثقافة السياسية بل المؤسسات التي تنتجها وتعمل على إعادة إنتاجها (الأسرة، المدرسة، الدولة... الخ). إذن فالمسألة ليست بسيطة كما يتصور الشخص بل معقدة لدرجة تهديدها للكيان الاجتماعي برمته. وهذا ما سقطت فيه الجزائر باعتبار أنها قامت بالنقلة المؤسسة للانتقال لكن لم تأخذ بعين الاعتبار البنى التقليدية المتكلسة لمجتمع أكثر من نصفه أمي فما بالك بالثقافة السياسية المعاصرة وكيفية تعاطيه معها لكن ما لوحظ خلال التعددية السياسية أن الإصلاح السياسي كان عامل تحول عملي في الأداء الوظيفي للنظام السياسي والاجتماعي. ظهرت بوادره فيما شاهده من حركة اجتماعية جديدة معبرة عن تصوراتها السياسية والاجتماعية المختلفة برغم "التسييس" الزائد في تلك المرحلة، بعد أن صودرت مطالبها لمدة طويلة من طرف الحزب الواحد FLN الذي احتكر الساحة السياسية لفترة ما بين 1962-1988. ومنع أي حزب أو أي حركة من التعبير عن نفسها في إطار تنظيم أو تجمع مستقل عن إرادة الدولة⁽²⁾ كما أن هذه المرحلة التحولية شهدت بروز بعض التيارات

¹ - انظر : Mhammed boukhobza. octobre 88: évolution ou r rupture ? Alger: Editions, bouchéne 1991, p73

² - Ibid, P73

التي كانت محجوبة عن العمل الثقافي معبرة عن نفسها وعن العديد من المسائل التي كانت تعتبر من الطابوهات (المرأة، قانون الأسرة...الخ). فإلى جانب المنظمات الجماهيرية التي كانت منضوية تحت لواء الحزب الواحد وخاضعة له ظهرت منظمات أخرى فاقتها عددا ومطلبية خاصة بعد السنتين اللتين أعقبنا أحداث أكتوبر 1988⁽¹⁾. بخاصة منها تلك التي تقدم خدمات اجتماعية ومساعدات تربوية دينية وبعض المؤسسات المهنية التي تسيطر عليها قوى دينية (إسلام سياسي، قوى سلفية، قوى دينية تقليدية محافظة)، ويسيطر ناشطوا العمل القومي اليساري سابقا وخريجوا العمل النقابي القديم وبعض وعض فئات الأنتلينجنسيا على أشكال أخرى من التنظيم وخاصة مؤسسات حقوق الإنسان، مراكز أبحاث نقابات...الخ وغيرها من المؤسسات التي ترغب في تصنيف نفسها ضمن مؤسسات المجتمع المدني. هذا الأخير يغلب عليه الطابع النخبوي ذو الثقافة الفرنسية عموما الذي يرفع شعارات العصرية والديمقراطية بل وحتى العلمانية لدى البعض منه ويمكن تصنيفه اجتماعيا بأنه يجتمع الفئات الوسطى المتحالفة والفئات المرتبطة بالدولة وبالعملية الإنتاجية العصرية، في القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر⁽²⁾. لكن الشيء الملفت للانتباه ضمن هذه الممارسة الاجتماعية الجديدة الذي جلبتها التعددية السياسية هو المبرور الجلي لحركات الإسلام السياسي على الساحة وإستحوذاتها على مجمل الشارع الجزائري مقصية إلى حد كبير الأحزاب ذات التوجه العلماني والديمقراطي: رغم حضورها القوي في المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة كما صنفناها وبالنظر إلى الحرية النسبية التي بدأت تتمتع بها الكثير من الأحزاب السياسية في وسائل الإعلام وعدم احترامها لدستورية القوانين، بدأت تستعمل بطريقة بدأت تستعمل بطريقة كل ما

¹ - سعيد بن سعيد العلوي (آخرون)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقّق الديمقراطية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان 1996 ص 212

² - علي الكثر (آخرون)، المجتمع النبوة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة "المغرب العربي"، مركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998، ص 51-50

أُتيح لها من وسائل التعبئة الحزبية ولا سيما الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي لم تكن ترى في العملية الديمقراطية سوى وسيلة للوصول إلى السلطة⁽¹⁾.

ثالثا: الانتخابات والانتقال نحو التعددية: "مسار معطوب"

عرفت الجزائر أول اختبار فعلي للديمقراطية في تاريخها المعاصر من خلال التجربة الانتخابية في جوان 1990 وهي انتخابات كان الهدف من ورائها إعادة النظر في هياكل السلطة المحلية (مجالس البلديات والولايات)، وقد حملت معها العديد من المفاجآت الكبرى حيث لم تكن النتائج التي أسفرت عنها متوقعة من كل المتنافسين، والمفاجأة الكبرى كانت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن إذ حصلت على أكثر من 4.5 مليون صوت بمعدل 35.2% من المسجلين في الانتخابات وبنسبة 54.2 من المصوتين، وعرفت جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم بعد الاستقلال سقوطا حرا بالرغم من كل الوسائل التي وضعت تحت تصرفها، ولم تحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر قليلا من 25% من المصوتين فعلا. أما عشرات الأحزاب الصغيرة التي ظهرت كالفطر فقد عبر المجتمع عن رفضه لها وللمواقف التي عبرت عنها خلال المرحلة الانتخابية. وهكذا لم يحقق المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية سوى 184 ألف صوت، وحزب التجديد الجزائري 100 ألف صوت، والحزب الاجتماعي الديمقراطي للتضامن والتنمية 165 ألف صوت. وقد كانت النتائج هزيلة جدا ومزرية مقارنة بالمزاعم التي روجتها تلك الأحزاب عن نفسها والصورة التي أظهرتها وسائل الإعلام⁽²⁾. فلقد فاجأت نتيجة الانتخابات الجميع بما فيها النخبة الحاكمة التي كانت تنتظر فوز جبهة التحرير الوطني أو حتى القيادة الإسلامية الجديدة التي لم تتوقع فوزا

¹ - Voir: A. h'aroune: ALGERIE: ARRET du processus électoral enjeux et démocratie éd: Publisud, ALGER 2002.P14

² - العياشي عنصر: سوسيولوجيا الديمقراطية والتفرد بالجزائر، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص11.

ساحقا مماثلا. ثم أعقبتها الانتخابات التشريعية سنة 1991 لتؤكد نفس نتائج الانتخابات التي سبقتها مع تراجع نسبي للجهة الإسلامية بسبب فقدانها بعض المتعاطفين نتيجة تجربتها النسبية في تسيير البلديات، أما باقي الأحزاب جهة التحرير المدعوة بالديمقراطية فبقيت تراوح مكانها وكأن نفس الانتخابات السابقة أعادت إنتاج نفسها. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح لماذا هذا الفوز السحيق للجهة الإسلامية للإنقاذ؟.

يرى الباحث رواجية في هذا الصدد أن الجهة الإسلامية كانت موجودة كحزب سياسي قبل أن تأخذ حق الوجود وشرعيته، فلقد نجحت في تعبئة الجماهير وحشدها في المظاهرات التي كانت تستوفي قوة الحزب الناشئ كما استفادت من توظيفها للفضاءات المسجدية. فما سعي لدى بعض الباحثين بحركة المساجد باستعمالها كإطار لحشد الجماهير الشعبية للالتفاف حول مشروعها الإسلامي. وهي بذلك اقتبست من ثلاث مجالات هي: السياسي والديني ومجال كرة القدم، فالمجال السياسي - كما يرى "الطوزي" - يحيل أساسا على أشكال التعبئة مثل التجمعات، النداءات عن طريق الصحافة فتح المقرات في كل قطروضع برنامج سياسي، تقديم خدمات اجتماعية لضمان وفاء المتعاطفين. أما المجال الديني فيحيلنا على أداء قسم الولاء، استعمال علاقات ملبسيه وبدنية، والأهم هو الدور المركزي للمسجد كوسيلة تواصل كذلك فإن سلوك أتباع الجهة الإسلامية في التجمعات وصلاة الجمعة في باب الواد يكاد يطابق تصرف فريق كروي وظهر ذلك في أشكال تنقلاتهم الجماعية والإكثار من الملتصقات ونوع الأشياء التي يحملونها معهم إلى أماكن الصلاة... الخ. على الرغم مما تقدم فقد شكلت الجهة تنظيما شاملا ومنضبطا إلى حد كبير يقف على قمته مجلس شوري، ثم وجود وسائل توصيل التوجهات إلى القاعدة بسرعة من خلال لجان الأحياء التي تستفيد من المساجد⁽¹⁾.

¹ - حيدر إبراهيم علي: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 لبنان، 1996، ص 262-263.

هذه بعض خصائص الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حددت توجهها داخل اللعبة في الجزائر لكن المتمعن في طبيعة الانتصارات التي حققتها. نستنتج أن المناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العام في الجزائر هو الذي كان الأرضية الخصبة التي غدت. هذه الحركة فانخرام نمط التراكم الاقتصادي وانعكاساته على مختلف فئات المجتمع الجزائري وإشكالية الهوية بخصائصها الانقسامية الثقافية اللغوية أو الرمزية⁽¹⁾ أو بشكل أدق انهيار المشروع الوطني، كان السبب المباشر في ظهور المنقذ الديني (fis) الذي وعد آنذاك بتحقيق الدولة الإسلامية وقلب النظام واستبداله بنظام آخر مثالي يقرب الأدوار الاجتماعية⁽²⁾ فأمام انهزامية المجتمع وتآكل شرعية النظام السياسي وتوازاته الاقتصادية كان الدين هو الحل، فغالبا ما تؤسفر المجتمعات الواقع أثناء التحولات العظمى التي تمر بها وتبحث عن حلول لها خارج إطار الواقع خاصة حين تملك وعيا زائفا عن ذاتها مما سيؤدي حتما إلى ترجمة هذا الوعي في نوع من جدلية الملموس يؤدي حتما تناقضات جوهرية في الواقع. تجد تطبيقاتها في الصراع بين المجموعات الاجتماعية أولا ثم العنف ثانيا.

رابعا: انقلاب على الديمقراطية أم إنقاذ لها...؟

كان من المتوقع أن يستخلص النظام وكذلك الأحزاب خاصة المدعوة ديمقراطية الدروس من الانتخابات المحلية، غير أن ذلك لم يحدث. فما واجهه النظام من عصيان مدني قادته جبهة الإنقاذ (جوان 1991). يؤكد الاعتقاد الجازم الذي أصبح لديها بأنها قاب قوسين أو أدنى من تسلم السلطة وتؤكد ذلك تماما بعد الانتخابات التشريعية سنة 1991. ورغم العراقيل التي أقامتها السلطة آنذاك، إلا أن الحزب الإسلامي واصل مناوئته داخل الساحة السياسية إلى درجة المطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة، وهنا تدخل الجيش بكل قواه المناوئة للإسلام السياسي متحالفا في

¹ - ناصر جاني: الجزائر، الدولة والنخب، منشورات شهاب، الجزائر، 2008، ص 18

² - برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، الطبعة الأولى، دار بوشان للنشر، الجزائر 1990، ص 31.

ذلك مع بعض القوى العلمانية أو الديمقراطية من أجل إلغاء نتائج المسار الانتخابي وإنقاذ الدولة من الانهيار بعد أن برهنت هذه الأخيرة عن مدى استعدادها لممارسة العنف أثناء حرب الخليج الثانية وذلك من خلال استعراضها للقوة أمام مبنى هيئة الأركان ومطالبتها بالإمداد اللوجستي للوقوف جانب العراق⁽¹⁾. كان هذا بمثابة استفزاز فعلي للنظام ودفعه إلى الانقلاب على الديمقراطية. وإقالة أو استقالة الشاذلي بن جديد وحل المجلس الشعبي الوطني، ثم تشكيل "المجلس الأعلى للدولة". ضمن هذه الوضعية المتميزة بعدم الاستقرار المؤسسي والسياسي كان لزاما على الجماعة الحاكمة آنذاك البحث عن حلول وما دامت الدولة الجزائرية الحديثة تأسست على إيديولوجيا الشرعية التاريخية، إذن فلا بد وهذه الوضعية أن تبحث القيادة الجديدة عن شرعية لتسيير الأوضاع فكانت إلى الشرعية التاريخية لكن بأجندة جديدة وشخصية جديدة وظروف سياسية جديدة أيضا. سعى الجيش إلى انفتاح مدني فجاء بمحمد بوضياف أحد القادة التاريخيين لحرب التحرير المنفي في المغرب منذ أكثر من ربع قرن.

إن معي بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة جعله بالإضافة إلى ما قام به من إجراءات صارمة ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وسع من القاعدة السياسية للنظام مستهدفا تعزيز شرعيته وأدرك الحاجة إلى إنشاء أطر سياسية بديلة يمكنها من امتصاص التأيد والشرعية التي نجحت الجبهة الإسلامية في كسبها، ولهذا الأسباب حاول إيجاد منظمة تضم مختلف القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر تحت غطاء "التجمع الوطني" الذي اعتبره إطارا تبحث فيه مع السلطات المصاعب التي تواجه مجمل مستويات الحياة الوطنية، كما مثل التجمع محاولة واضحة لإعادة ترتيب البيت من جديد وفي نفس الوقت إعادة لإحياء التنظيم السياسي الجماهيري الذي كان يشكل تاريخيا صميم جبهة التحرير الوطني. وعلى هذا

¹- العياشي عنصر: سوسولوجيا القرد والديمقراطية في الجزائر، المرجع السابق، ص 11

الأساس ومحاولة منه لإيضاح مشروعه عن طريق جولات قام بها عبر ربوع الجزائر إلى أن تم اغتياله سنة 1992⁽¹⁾.

خامسا: انهيار المشروع الديمقراطي بداية العنف السياسي:

هل نستطيع القول بأن إلغاء المسار الانتخابي من طرف الجماعة الحاكمة كان سببا في انتشار العنف السياسي الذي ساد الجزائر طوال سنوات السبعينات؟

للإجابة على هذا السؤال يتوجب علينا الرجوع بعض الشيء إلى التاريخ وبدون الدخول في الأدبيات الكثيرة التي تناولت إستراتيجية العنف لدى الإسلاميون بصفة عامة والذي يعتبر خاصية مفتاحية لفهم أهدافها وتطوراتها سوف نركز اهتمامنا متغيرين أساسيين وهما: توقيف المسار الديمقراطي ومسألة العنف المسلح. يتفق الكثير من المختصين بالشأن الجزائري أن قطع المسار الانتخابي لا يعني بالضرورة بداية العنف ولكن مجرد حدوثه أضفى شرعية كانت كامنة لدى الإسلاميين بدأ في تنفيذها بشكل مباشر بعد إحساسها بالظلم نتيجة قطع هذا المسار، فبدؤوا بمواجهة عنف بعنف آخر أكثر شراسة.

لكن هذا لا ينفي جذور العنف لدى الحركة الإسلامية الجزائرية التي ترجع إلى الثمانيات من القرن المنصرم (1982-1985) إذ تعتبر الحركة الإسلامية المسلحة أول تنظيم إسلامي جزائري مسلح أنشأه مصطفى بويعلي أستهدف من خلاله العديد من الرموز والمنشأة العامة إلى أن اغتيل في كمين مسلح سنة 1987.

ناهيك عن الدور المهم الذي لعبه الإسلاميون داخل الجامعة الجزائرية مند السبعينات وحتى الثمانيات ونوع الصدمات التي كانت تحدث بينهم وبين دعاة الليبرالية أو الاشتراكية. وإذا كانت هذه عناصر تعطينا تصورا ولو بسيطا عن جذور العنف في الجزائر فإنه في المرحلة التي

¹- مايكل ويليس: التحدي الإسلامي في الجزائر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، لبنان، 1999، ص 244.

أعقبت المسار الانتخابي جانفي 1992 كان كل شيء يحمل على الاعتقاد أن السيرورة الانتخابية وقيام المجلس الأعلى للدولة قد حرم إذن الجبهة الإسلامية من نصر أكيد في الانتخابات التشريعية، ومن استيلاء سهل على السيرورة قبالة قطب ديمقراطي أنهكته التعارضات في المصالح. وسيكون من نتائج هذه العناصر ذات الدلالة في معسكري السلطة والجبهة الإسلامية تعزيز الأطروحات الإسلامية المشددة المؤيدة لإرساء دولة إسلامية بالدم والسلاح وهذا التيار التقط على الفور مناسبة فشل الأحزاب لإعلان "الجهاد" في البلاد وحقا فإن قدامى البويعليين والمحاربين القدامى في أفغانستان وأولى خلايا التكفير والهجرة لم يتأخروا حتى حصول هذه الحوادث لإعلان الجهاد لأنه كان قد سبق لهم أن استخدموا الإطار الشرعي الذي وفرته لهم جبهة الإنقاذ لشن عملياتهم المسلحة.⁽¹⁾ أفضت هذه العمليات إلى إستراتيجيته وضعت نصب عينها زعزعة السيرورة السياسية القائمة ووضع أجهزتها الأهمية وخاصة منها الجيش الجزائري على المحك وهذه الأعمال دعمت أطروحة الجهاد لأن ثمة حملة توقيفات كان قد بوشر بها في الوقت ذاته طالت العناصر المتطرفة داخل جبهة الإنقاذ "الحزب جامع الكل".

نستنج من هذا أنه لم يكن لمشاركة ج إ إ في الانتخابات التشريعية أي تصميم على عناصر التيار المتطرف على البدء بالعمل المسلح الذي يهدف إلى إرساء دعائم الدولة الإسلامية، وقد فندت هذه الحوادث الطروحات المقدمة من البعض التي تقول بأن العنف في الجزائر ليس سوى نتيجة لتجميد السيرورة الانتخابية. في هذا السياق صرح أحد قادة ج إ إ لوكالة الصحافة الفرنسية في عام 1991 في قسنطينة بأن حزبه حصل على ما يكفي من السلاح للانتقال إلى العمل.⁽²⁾

¹- زهيرة بن عروس و(آخرون) "الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية"، دار الفرائي لبنان، 2002، ص 159.

²- نفس المرجع، ص 160-161.

وهكذا دخلت الجزائر مسلسلا جديدا من العنف المسلح من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة جوبه من طرف النظام بإستراتيجيات عسكرية وأمنية زادت من تشنج الوضع وأعطته أبعادا كان لها انعكاساتها الوخيمة على المجتمع الجزائري. وفي خضم هذه الأوضاع المشحونة بالاستقرار على الصعيد الأمني والسياسي أراد النظام أن يستعيد المبادرة السياسية والبحث عن الاستقرار فكانت الانتخابات الرئاسية 1995 الذي فاز بها اليمين زروال، وأعقبته مباشرة بانتخابات تشريعية أفرزت تشكيلات جديدة أهمها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بحيث عبرت هذه الانتخابات عن تواصل مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة مع كل ما يحمله من تصورات، أما النجاح الباهر الذي حققه الحزب الجديد: "التجمع الوطني الديمقراطي" (تأسس قبل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر). فهو في حقيقة الأمر انتصار لنظام اليمين زروال ودعم للمشروع الرئاسي الذي مثله. كما عبرت هذه الانتخابات عن قبول السلطة التعايش مع ما سمته بالإسلام المعتدل⁽¹⁾. فبرغم المصادقية النسبية التي تمتعت بها هذه الانتخابات من خلال مشاركة بعض الأحزاب الأخرى المنافسة إلا أنها في المجمل عبرت تطلعات الشعب للبحث عن الاستقرار والخروج من حالة الفوضى الذي أدخلته فيها العملية الديمقراطية على النمط الجزائري.

خاتمة:

شاءت الأقدار أن تعيش الجزائر تجربة انتقال ديمقراطي، كان يعتقد إلى حد بعيد على أنها بادرة أمل في العالم العربي، تزامنت هذه النقلة النوعية مع انفجار اجتماعي عنيف جسده أحداث أكتوبر 1988، تمثلت بوادر هذا الانتقال في مجموعة من مظاهر الإصلاح السياسي والاقتصادي التي عول عليها كثيرا كإطار مؤسسي للانتقال. ترتب عنها

¹- رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، "ط1"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2000، ص113.

تطبيقات فعلية في أرض الواقع أبرزها (انتخابات 1990-1991)، لكن سرعان ما تعثرت هذه التجربة بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية التي لم تسمح لها بالاستمرار نظرا لما تخللها من عنف وعدم استقرار سياسي، ومرد ذلك بالأساس إلى كيفية تعاطي القوى الاجتماعية المختلفة مع الفكرة الديمقراطية والتسييس الزائد الذي صاحبها. فإذا كانت الديمقراطية في مضمونها تعني المشاركة الجماعية في الحكم والتداول السلمي على السلطة، والفصل بين السلطات، وما يترتب عن ذلك من تنظيمات مدنية مستقلة وسيطة بين المجتمع والدولة. فإن في الوضع في الجزائري أخذت معنى آخر. فلقد استعملت الديمقراطية بطريقة ذرائعية من طرف كل القوى السياسية الفاعلة ضمن الإطار التعددي. فكل وظفها حسب غاياته وأضفى عليها فهمه الخاص لاسيما منها النظام السياسي (جبهة التحرير الوطني) والتيارات الإسلامية (جبهة الإنقاذ). فغالبا ما يثير توجه نظام سياسي ما نحو التعددية ردود أفعال مختلفة من طرف الفاعلين في العملية السياسية المتناقضة، أين تصطبغ الرهانات بالطابع الفردي وتؤدي حتما إلى تناقضات اجتماعية وسياسية في الواقع إلى درجة تهديدها لكيان المجتمع برمته وربما هذا يرجع إلى غياب الثقافة السياسية الحديثة التي تؤمن بالاختلاف، وفي الوقت نفسه عدم تهيئ المجتمع بشكل كاف لتقبل الانفتاح الديمقراطي. فالتعددية السياسية في الجزائر لم تأتي نتيجة تطور طبيعي داخلي في أبنية المجتمع كما حدث في الغرب، أو تعبيرا عن نضج مجتمعي يسمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ الحاكمة بناء على مقولات فكرية متماسكة تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي على الحكم.